

القضاء على البطالة وتحقيق التنمية الشاملة من خلال تطوير الاستثمار التعليمي

لرأس المال البشري بالتوافق مع سوق العمل الوطني

الدكتورة بن قو أمال

أستاذة محاضرة أ

جامعة مستغانم

المقدمة :

إذا كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعرف رأس المال البشري بأنه كل ما يزيد من إنتاجية العمال و الموظفين من خلال المهارات المعرفية و التقنية التي يكتسبونها من خلال العلم و الخبرة، فإنه يعتبر من أهم العناصر الإنتاجية التي تساهم في تحقيق التنمية، وإذا كان الاستثمار في رأس المال البشري معناه الانفاق على تطوير القدرات و المهارات و مواهب الإنسان على نحو يمكنه من زيادة إنتاجيته، فإن التعليم يعتبر من أحسن أوجه الاستثمار لرأس المال البشري باعتباره يزود القوة العاملة بالخبرات و المهارات العلمية و العملية و القدرات التي تزيد من مواهبه و سلوكاته في تحسين كم و جودة الإنتاج، فإن الجزائر تفتنت إلى هذه النقطة باعتبارها تسعى إلى القضاء على البطالة و هدفها تحقيق التنمية الشاملة، إدراكا منها بان تطوير الاستثمار التعليمي لرأس المال البشري بالتوافق مع سوق العمل هو أحسن حل لذلك و إدراكا منها أيضا، بان مفتاح النمو الاقتصادي يعتمد على نوعية السكان الذي تكون الوحدة الاقتصادية و يؤثر على سوق العمل و بدوره ينعكس على ظاهرة البطالة إما إيجابا أو سلبا

فهل استطاعت الجزائر من خلال الاستثمار العقلاي أو التعليمي لرأس المال البشري أن تطوره و تحقق التوافق مع سوق العمل المحلية و تقضي على البطالة؟ لتصل في الأخير إلى تحقيق التنمية الشاملة؟، هذا سيكون موضوع مداخلتنا

أولا : الاستثمار التعليمي لرأس المال البشري في الجزائر : إذا كان الاستثمار في رأس المال البشري

يعني الإنفاق على الإنسان من اجل زيادة دخله، فيجب الاستثمار في التعليم و التكوين من اجل تطوير رأس المال البشري،

فالعنصر البشري يعتبر أهم العناصر الإستراتيجية¹ في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي مجتمع لذا تسعى كل الدول على اختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية إلى تطوير هذا العنصر بكل الوسائل والطرق، معتمدة أساسا على التكوين والتعليم، و لقد ساهم التعليم في نهوض اقتصادي كبير في دول كانت نامية في منتصف القرن العشرين بينما اليوم هي من الدول الصناعية المتقدمة .

أ/- تطوير الاستثمار في التعليم في الجزائر والجهود المبذولة لتحقيق تنميته :

إن الجزائر تفتنت إلى أهمية الاستثمار في التعليم ،وبدأت بالاهتمام به من اجل النهوض بالجانب التنموي بصفة عامة ،لدى بدأت في انتهاج سياسات تعليمية لتكوين رأس مال بشري باستثماره و تطويره ،وبدلتن جهود كبيرة لذلك ،وهذا ما سنحاول التطرق له من خلال العنصرين التاليين :

1/- تطوير الاستثمار في التعليم في الجزائر :

استثمرت الجزائر مند الاستقلال و إلى يومنا هذا مبالغ كبيرة في سبيل تكوين رأس المال البشري ،حيث عرف الإنفاق العمومي على التعليم مقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة 1965 إلى 2007 نمو مضطربا مع نسبة النمو 21 % (لمدة 42 سنة ، كما عرف نمو متسارعا و مضطربا خلال فترة 1965 إلى 1986 الى ان وصل الى ذروته سنة 1986 بنسبة 9 , 4 % , وبعد هذه السنة عرف انخفاض محسوس إلى أن بدا بالاستقرار ابتداء من سنة 1996 إلى 2010

و الجزائر اقتناعا منها بان الاستثمار في التعليم هو من أهم الاستثمار التي تسعى أي دولة تحقيقه ،اعتمدت على سياسة كبرى أساسها مجانية التعليم ،وهذه السياسة عصرية ،علمية ،ومرتبطة بالمخططات التنموية ومنفتحة على العالم ،ويتفرع النظام التربوي الجزائري على ثلاثة أنظمة فرعية هي :

منظومة التربية الوطنية و تشرف عليها وزارة التربية

لبنى بابا سعيد ،دور الاستثمار في رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2005-2013 ،مذكرة لاستكمال شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد عمومي و تسيير المؤسسات ،جامعة الوادي، 2015، ص 25¹

منظومة التعليم العالي و تشرف عليها وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

منظومة التكوين و التعليم المهني و تشرف عليها وزارة التعليم و التكوين المهني

– منظومة التربية الوطنية: وفقا للمادة 27 من ق 04/08 تتكون منظومة التربية الوطنية من أربعة مستويات :

*التربية التحضيرية : تحضر الأطفال ما بين 5 و 6 سنوات للالتحاق بالتعليم الابتدائي

،ونجد هنا إن التربية التحضيرية في الجزائر عرفت تطورا ايجابيا خلال الفترة ما بين 2005 و 2015 ،حيث انتقلت نسبة التلاميذ البالغين سن 5 و المتدرسين بها من 6،96 إلى 100 بالمائة

*التعليم الأساسي : يشمل التعليم الابتدائي و² المتوسط ومدته 9 سنوات ،وهو إجباري

،فالتعليم الابتدائي سنه القانوني 6 سنوات و يدوم 5 سنوات و يتوج بشهادة نجاح تسمح له بالانتقال إلى التعليم المتوسط،أما هذا الأخير فيدوم 4 سنوات و يتوج بالنجاح بشهادة التعليم الأساسي تسمح له بالانتقال إلى التعليم الثانوي ،إما التلاميذ غير الناجحين في هذا المستوى فيمكنهم الالتحاق إما بالتكوين المهني و إما الحياة العملية إذا بلغوا سن 16 سنة كاملة .

* التعليم الثانوي : يلي التعليم الأساسي و يدوم 3 سنوات و يتوج بالباكلوريا تسمح له بالمرور للتعليم

العالي .

إن قطاع التربية قد استفاد من 852 مليار دينار في إطار برنامج الاستثمارات العمومية في الفترة بين 2010-2014 ،و الذي افرد له غلاف مالي قدره 21.214 مليار دينار موجه لانجاز العديد من البنايات التحتية ،وسيخصص هذا الغلاف المالي لانجاز 3000 مدرسة ابتدائية و 1000 متوسطة بالإضافة إلى 850 ثانوية و أزيد من 2000 مرفق ما بين الاقامات الداخلية و المطاعم ،و يشكل قطاع التربية احد اكبر مراكز

عيادي عبد القادر ،تعريفية عودة ،مؤشرات قياس رأس المال البشري في الجزائر ،ملتقى دولي حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة ،2012،ص2.7

الإنفاق في ميزانية الدولة و أكبر مستقطب للموظفين و هي تشمل أكبر حظيرة للمرافق و الهياكل بالجزائر ،حيث تشمل ميزانية سنويا تفوق 789 مليار دينار جزائري (أكثر من 696 مليار دج للتسيير و أكثر من 93 مليار للتجهيز .

***التعليم و التكوين عن بعد :** إن الديوان الوطني _ للتعليم و التكوين عن بعد _ سجل في السنوات الأخيرة حوالي **480.000** مسجلا من بينهم حوالي 33.000 متعلما محبوسا كما انه قام بإنشاء أرضية التعليم عبر الانترنت لفائدة كل الدارسين ،كما أطلق طريقة التعليم بواسطة مشرف على الخط لفائدة تلاميذ أقسام الامتحانات .

-منظومة التعليم العالي : بداية من 2004 ،بدأت وزارة التعليم العالي و البحث العلمي في إدراج نظام تعليمي جديد بالوزارة مع النظام القديم مقسم إلى 3 أطوار : الليسانس و مدته 3 سنوات ،و طور الماستر و مدته سنتين بعد الليسانس و طور الدكتوراه و مدته 3 سنوات .

تم تخصيص غلاف مالي قدره 868 مليار دينار للتعليم العالي لا سيما من خلال توفير 600.000 مقعد بيداغوجي و 400.000 سرير 44 مطعما جامعيًا .

منظومة التكوين زو التعليم المهني : تم تخصيص غلاف مالي بحوالي 178 مليار دج للتكوين و التعليم المهني موجهة خصيصا لانجاز 220 معهد و 82 مركز للتكوين و 58 داخلية جدول توزيع حجم الاستثمارات ³ عل القطاعات وفقا لبرنامج التنمية

القطاعات	مبلغ المخصصات المالية مليار دج	النسبة المئوية
التربية الوطنية	852	8.41
التعليم العالي	852	8.57

التكوين و التعليم المهني	178	1.75
--------------------------	-----	------

2/- الجهود المبذولة لتنمية الاستثمار في الجزائر : ان الجزائر في سبيل خلق رأس مال بشري و استثماره ،حاولت

بدل العديد من الجهود من أهمها :

*استحداث نسق مؤسسي لتعليم الكبار مستمر مدى الحياة :

إن بناء رأس مال بشري راقى النوعية في الجزائر رهين من ناحية لقيام نسق مؤسسي كفي لتعليم الكبار من اجل مكافحة فعالة لكافة أنواع الأمية في الجزائر ،وبالعمل بمبدأ التعلم المستمر مدى الحياة ،حتى لخريجي النظام التعليمي من ناحية أخرى .

*الجهود المبذولة في سبيل تطوير التعليم العالي :

-زيادة الإنفاق على التعليم، أي أن التعليم مشروع مكلف ماديا يتطلب الاستمرار في توفير مصادر التمويل ،وذلك نتيجة لتزايد الطلب على التعليم⁴ كحق من حقوق الأفراد في المجتمعات الحديثة

-إنشاء الهياكل القاعدية و تجهيزها بما يتلاءم مع الحاجيات التعليمية الجديدة

-تكوين الأساتذة و المؤطرين

-الاستعانة بالخبرات الأجنبية

LMD- إصلاح التعليم العالي بانتهاج نظام

* إقامة و تدعيم اقتصاد قائم على المعرفة : من خلال أعمال ملموسة تركز على تعميم استعمالات تكنولوجيايات الإعلام والاتصال، وجعلها في قلب عمليات عصرية الإدارة و جزاء لا يتجزأ من

برامج التنمية الشاملة و المستدامة بما فيها تنمية الموارد البشرية ،بالإضافة إلى العمل على إقامة مجتمع المعرفة و الذي يعتمد على :

-إطلاق حريات الرأي و التعبير و التعليم و ضمانها بالحكم الصالح

-النشر الكامل لتعليم راقي النوعية مع إعطاء عناية خاصة للتعلم المستمر مدى الحياة

-توطين العلم و ناء قدرة ذاتية في البحث ة تطوير تقني في جميع النشاطات المجتمعية ،والت

إذا كانت هذه هي مجموع المجهودات التي بذلتها الجزائر من اجل تطوير و تنمية الاستثمار رأس المال البشري ،فما هو الدور الذي يلعبه في زيادة فرص العمل ؟

ب/- دور الاستثمار في زيادة فرص العمل :

لإيجاد فرص عمل مناسبة للأفراد و يكون ذلك عن طريق الملائمة بين رغبات أصحاب الأعمال وما يحتاجونه من مهارات وكفاءات تنتج عن الاستثمار في رأس المال البشري سواء عن طريق التعليم أو التدريب أو غيرها، وبالتالي تكون العمالة المطلوبة في السوق على قدر كبير من المهارة فتزداد الإنتاجية.

يرى "وايزبرود" أن⁵ فرص العمل تتسع أمام الأفراد المتعلمين بمعدلات أكبر من الأفراد غير المتعلمين، كما أن هذه الفرص تختلف باختلاف المرحلة التعليمية التي يصل إليها الفرد. وهذا ما أكدته الكثير من الدراسات فعلى سبيل المثال كدت بعض الدراسات أن النسبة المثوية لمعدل البطالة خلال الستينات في كندا قد بلغت نسبته 18.7% للأفراد اللذين لم يكملوا الدراسة الابتدائية، في حين وصلت هذه النسبة إلى 2.7% للأفراد اللذين أنهوا المرحلة الثانوية.

سميرة عبد الصمد، الاستثمار في رأس المال البشري و دوره في تخفيف البطالة ،ملتقى دولي حول استراتيجيات الحكومية في القضاء على البطالة و

إن الاستثمار في العنصر البشري يؤدي إلى زيادة حركية عنصر العمل فبمجرد أن يحصل الفرد على علومه ومعارفه فإنه يشعر بالرغبة القوية في ترك القطاع الذي يتصف بالإنتاجية المتدهورة إلى القطاع الذي تتوفر فيه فرص العمل المناسبة، ويلعب التعليم دورا هاما في ذلك فكلما زادت درجة تعليم الفرد كانت فرصته أكبر وأوفر في الالتحاق بالأعمال الأكثر ملائمة له .

هذا ما تفتنت إليه الجزائر، وعدت إلى تحقيقه من خلال المجهودات السالفة الذكر التي سعت إليها .

بناء على ما سبق نستطيع أن نقول أن نظرية رأس المال البشري تقدم تحليلا منطقيا مفسرا للبطالة، ذلك أن كل فرد يعتبر مكونا لرأس مال في التكوين والتعلم، فإنّ النظرية تفترض أن هناك أشخاصا ليس لديهم تكويناً أو تعليماً، وهو ما يؤدي إلى خلق نقص في رأس مالم البشري، حيث لا يستطيعون التوافق مع متطلبات سوق العمل، والنتيجة هي أنهم سيكونون في حالة بطالة.

إذا كنا قد تطرقنا إلى الاستثمار التعليمي لرأس المال البشري في الجزائر، فما هو واقعه حاليا؟، هذا ما سنطرق إليه فيما يلي :

ثانيا: واقع الاستثمار التعليمي لرأس المال البشري في الجزائر :

إن واقع الاستثمار التعليمي لرأس المال البشري⁶ في الجزائر حاليا عكس نتيجتين هما:

أ/تزايد معدلات البطالة بين حاملي الشهادات

بالرغم من سياسات وآليات التشغيل التي اعتمدت من أجل الحد من ظاهرة البطالة إلا أن هذه الأخيرة أخذت أشكالا جديدة، على رأسها بطالة المتعلمين أو ما يعرف ببطالة حملة الشهادات. وظهر هذا الشكل الجديد من البطالة في ساحة الاقتصاد الجزائري بحيث انتشرت البطالة بين المتعلمين وبشكل خاص خريجي الجامعات وأصبحت هذه الظاهرة تستدعي الدراسة والتحليل.

نجوى بوزيد، مؤسسة الاستثمار في رأس المال البشري، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 12، 2007، ص 215.

إن نسبة البطالة في الجزائر عند ذوي التعليم العالي تجاوزت 12% سنة 2005 بعدما كانت في ++حدود 4.4% سنة 1995، والتي ارتفعت بدورها عن السنوات السابقة حيث لم تكن تتعدى نسبة 2.8% سنة 1989. وما تجدر الإشارة إليه من خلال هذه النسب هو الارتفاع المستمر للبطالة عند فئة حاملي الشهادات العليا بالجزائر. ويرجع هذا الارتفاع المستمر إلى عدة أسباب من أهمها:

1- التوقف عن تعيين حملة الشهادات: إن سياسة التعيين المباشر لحاملي الشهادات العليا كانت من أهم مهام الحكومة الجزائرية، حيث كانت تتكفل الدولة بتعيينهم في القطاعات الحكومية والمؤسسات الاقتصادية العمومية ضمن سياسة اجتماعية متكاملة، وهذا ما أدى إلى ظهور البطالة المقنعة بهذه الأجهزة لأن السياسة الخاصة بإنشاء عدد كبير من مناصب العمل في القطاع الحكومي نجم عنه ارتفاع نسبة العمال الأجراء الدائمون في مجمل الوظائف، حيث أصبح الأجراء يمثلون نسبة 66.5% من مناصب الشغل سنة 1982، بينما لم تكن تتجاوز هذه النسبة 35% سنة 1966. لكن بعد الثمانينات تميز تطور الشغل بسلسلة من العوامل والإجراءات الاقتصادية التي أدت إلى تغيير دور الدولة في تعيين الخريجين. وهكذا بدأت تظهر مشكلة بطالة حاملي الشهادات¹.

2- الانتقاء الصعب وعامل الخبرة: بعد التدني الذي عرفه مستوى التعليم العالي، أصبح أرباب العمل خاصة الخواص منهم يحدرون من حملة الشهادات عند طلبهم لأي منصب شغل لأنهم على دراية تامة بنوع التعليم الذي تلقاه هؤلاء الأشخاص، لهذا يخضعونهم لاختبارات ميدانية في التخصص واختبارات ثقافية وحتى نفسية للحصول على أحسن العناصر. ولا يتوقف الأمر⁷ عند هذا الحد، بل يتعدى إلى أن أغلب أرباب العمل يطلبون الخبرة المهنية، خصوصا في الآونة الأخيرة أين أصبح العمل على بقاء المؤسسة شيء ملح بعد تحرير التجارة الخارجية في بداية التسعينات، مما زاد من حدة المنافسة بين المؤسسات. هنا يكون حامل الشهادة الجامعية أمام هذه المتطلبات لسوق مصيره البطالة.

3- ضعف الطلب الخارجي على اليد العاملة الجزائرية المؤهلة: أصل هذا السبب هو ضعف المستوى التعليمي في الجزائر، لأننا نجد ظاهرة الطلب على اليد العاملة الأجنبية متفشية في جميع البلدان ذات المستوى التعليمي الجيد وخير مثال على ذلك ما قامت به الجزائر في سنوات السبعينات من استيراد لليد العاملة ذات المستوى العالي من

منصوي زين، واقع و آفاق الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2، 2012، ص 128.

الاتحاد السوفيتي سابقا وألمانيا الشرقية واليابان لتكوين اليد العاملة الجزائرية، لكن العكس لا نلاحظه في الجزائر ماعدا بعض الاستثناءات المتمثلة في هروب الأدمغة .

3-التقويم الخاطئ لحاجيات السوق من اليد العاملة المؤهلة: غياب إستراتيجية واضحة ذات معالم شفافة تربط بين التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة بسوق الشغل، أي علاقة صريحة بين مخرجات التعليم العالي وأحد مدخلات المؤسسات الإنتاجية. وإذا أردنا أن نبحث عن الخلل نجده في كلا الطرفين المؤسسات الإنتاجية لا تعرف عدد المؤهلين الذين يلزمونها وجهاز التعليم العالي يزيد في الإنتاج وكأنه مؤسسة إنتاجية حقيقية دون مراعاة ما يحتاجه المجتمع والاقتصاد الوطني، حيث نرى بصفة صارخة أن المهمة الأساسية لجهاز التعليم العالي أصبحت إنتاج حاملي⁸ الشهادات العليا دون الأخذ بعين الاعتبار خاصية "التخصص" ، إذن ما هو مهم بالنسبة للجهاز التعليمي هو الكم وليس الكيف الذي يطلبه سوق الشغل المتمثل في المؤسسات التي تجهل عدد الكيف المطلوب. النتيجة هي القطيعة بين جهاز التعليم العالي وسوق الشغل، و التي يدفع ثمنها حامل الشهادة ببقائه في حالة بطالة.

4-التوسع الكمي في حملة الشهادات العليا: كون ظاهرة البطالة تتكون من قطبين، جهاز التعليم العالي وسوق الشغل. وكما ذكر، فإنّ مسؤولية الخلل مقسمة على الطرفين، الأول الذي تحول من التكوين إلى الإنتاج دون مراعاة أي معيار علمي، والثاني الذي لا يمكنه تحديد ما يلزمه من اليد العاملة المؤهلة.

من هذه الناحية نقول أن التوسع الكمي في حملة الشهادات⁹ هو سبب من أسباب بطالة هذه الفئة، لكن إذا علمنا أن معدل الالتحاق بالجامعة في الجزائر لا يفوق 25% ، هنا نقول أن الخلل يكمن في جهة واحدة هي جهة سوق الشغل التي تعبّر عن قوة الاقتصاد هذا السوق الذي أصبح غير قادر على امتصاص حجم بسيط من حملة الشهادات العليا مقارنة بدول متخلفة أخرى مثل تونس أو المغرب.

من هنا يمكن القول أن ضعف سوق الشغل الناجم عن ضعف الاقتصاد الوطني هو سبب بطالة حملة الشهادات وليس التوسع الكمي لهذه الفئة، رغم التطور الملاحظ في حجمها.

قاضي نجا، المرجع السابق، ص 12.8

سميرة عبد الصمد، المرجع السابق، ص 9.9

ب/عدم ملائمة التعليم مع متطلبات سوق العمل المحلية

إن المدة التي يستغرقها الفرد في التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة أخص تتطلب تكاليف كثيرة يتحملها الفرد والمجتمع معا وهذه التكاليف يبررها العائد الخاص من وجهة نظر الفرد للحصول على أفضل الوظائف وأحسن أجر، وكذلك العائد الاجتماعي من وجهة نظر المجتمع ويتمثل في الارتفاع بإنتاجية العمالة المؤهلة ككل، وإن عدم التناسق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل قد أدى إلى تراجع عائد هذا التعليم، وهذا نتيجة الحصول على مناصب عمل دون مراعاة التخصصات التعليمية حيث أن هذه الأخيرة نمطية وغير متطورة، مما أدى¹⁰ إلى تزايد أعداد الخريجين وخاصة ذوي المؤهلات المتواضعة مما أدى إلى زيادة في المعروض من حاملي الشهادات الجامعية عن حاجة سوق العمل، وعدم التجانس في هيكله من خلال العجز في بعض التخصصات مقابل فائض في تخصصات أخرى مع عدم وجود طلب مماثل لها.

وهذا يرجع بطبيعة الحال إلى قصور السياسة التعليمية وعدم مواكبتها لمتطلبات سوق العمل، وعليه فإن السياسة التعليمية المطبقة في الجزائر عاجزة عن تلبية حاجات سوق العمل، ويظهر ذلك في نقص المهارات والكفاءات البشرية وأيضا في الزيادات غير العادية التي تدفع بها الجامعات سنويا من الخريجين دون أن يكون ذلك طلب حقيقي لسوق العمل، ويرجع ذلك إلى غياب التخطيط والتنسيق السليم بين مختلف الجهات المعنية والذي كان من الأسباب الرئيسية للارتفاع المستمر لنسبة بطالة حاملي الشهادات العليا، وأصبح خريج الجامعة اليوم غائبا على المجتمع نظرا لأنه لا يشارك بعمل مثمر لا لنفسه ولا لمجتمعه، رغم أنه في الأساس استثمار تم تخصيص الكثير له في سبيل الحصول على عوائد.

الخاتمة :

إن الجزائر على غرار كل الدول حاولت بذل كل الجهود لاستثمار رأسمالها البشري، حيث نجد أن قرارات السلطات العمومية منذ الاستقلال توافقت آراء الاقتصاديين والمفكرين في مجال استثمار رأسمالها البشري بالتركيز على التعليم عموما والتعليم العالي بصفة خاصة، لكن من ناحية واحدة و هي التعليم فقط ، حيث إذا نظرنا من زاوية مغلقة تخص التعليم العالي فقط لوجدنا أن الجزائر سعت دائما و تسعى دوما إلى تكوين أكبر عدد ممكن من حملة

سميرة عبد الصمد، المرجع السابق، ص11.10

الشهادات دون مراعاة ما هو ضروري للاقتصاد الوطني أو حتى دون مراعاة أهم التخصصات التي يحتاجها هذا الأخير . لقد طغت الصبغة السياسية الاجتماعية على الصبغة الاقتصادية فيما يخص القرارات التي تمس التعليم العالي، حيث أصبح التعليم العالي حاجة لا بد من إشباعها. و لما لا يتحقق التوافق بين سوق العمل وحاملي الشهادات لا يمكن ان تجني ثمار الاستثمار التعليمي و نصل إلى تحقيق التنمية الشاملة .

حول نحو نط إنتاج المعرفة في البنية الاجتماعية و الاقتصادية .

*تنمية الموارد البشرية و رأسمال الفكري في الجزائر¹¹ وفقا للمخطط الخماسي 2010-2015

يولي هذا البرنامج أهمية للتنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية لمواصلة مسار الاعداد الوطني، حيث خصص هذا البرنامج ميزانية معتبرة، يدرج تحسين التعليم في مختلف أطره الابتدائي، المتوسط، الثانوي و الجامعي و التكوين المهني، بالإضافة إلى عزم الدولة¹² على مواصلة الإصلاحات التي تمت مباشرتها في قطاع التعليم العالي من اجل ضمان تكوين و تأطير نوعي، حيث خصص لها 40 بالمائة من المبلغ الإجمالي لبرنامج الاستثمارات العمومية، كما خصص غلاف مالي بقيمة 250 مليار لتنمية البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للإعلام و الاتصال و استكمال مكتسبات المخططات السابقة، كما تم تحسين المستوى و منظومات التعليم في الجامعة لكي يتم تخريج دفعات من الطلاب و الطالبات يتم وضعهم في المؤسسات و المراكز الحساسة في البلاد .

لبنى بابا سعيد، المرجع السابق، ص 164. ¹¹

منصوري زين، المرجع السابق، ص 14. ¹²

